Document: EB 2021/132/R.32
Agenda: 18(c)
Date: 30 March 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماعين الرابع عشر والخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Thomas Eriksson
مدير
شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2425 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.eriksson@ifad.org

لويس خيمينيس-ميكينيس
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة
روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للموافقة

محاضر الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تعرض هذه الوثيقة ملخصا للمناقشات التي دارت في الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عُقد في 15 ديسمبر/كانون الأول 2020.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من أنغولا وكندا والجمهورية الدومينيكية واليابان ونيجيريا (الرئيس) وجمهورية كوريا وسويسرا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا مراقبون من المجلس التنفيذي من بنغلاديش والصين وألمانيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت إدارة الصندوق ممثلة من خلال نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ وأمين الخزانة؛ ومدير مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) آلية الحصول على الموارد المقترَضة؛ (4) مواعيد اجتماعات مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2021؛ (5) مسائل أخرى.

4- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت بصيغته المقترحة.

البند 3 من جدول الأعمال: آلية الحصول على الموارد المقترضة

5- بدأت إدارة الصندوق عرضها بالإشارة إلى العلاقة بين إطار الاقتراض المتكامل، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول، وآلية الحصول على الموارد المقترَضة. وسيمهد إطار الاقتراض المتكامل الطريق أمام الصندوق للاستفادة من الموارد الأساسية لتحقيق مهمته من خلال ضمان توفير الأموال المقترَضة - المصدر الرئيسي لآلية الحصول على الموارد المقترَضة - لبرنامج القروض والمنح. كما ذكّرت إدارة الصندوق مجموعة العمل بالدور المهم الذي أدته في إضفاء الطابع الرسمي على آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

6- وقدمت إدارة الصندوق عرضا ووصفت كيفية عمل مقترحات آلية الحصول على الموارد المقترَضة، بما في ذلك العناصر المتفق عليها حتى الآن؛ ومعايير الانتقائية القطرية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ وعملية حصول البلدان على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة؛ وشروط التمويل لموارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

7- وتضمنت العناصر التي جرى بالفعل التوصل إلى اتفاق بشأنها ما يلي: الاحتفاظ بمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المستخدمة في التجديد الحادي عشر للموارد خلال التجديد الثاني عشر للموارد؛ وتخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل/البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بما يتماشى مع مناقشة التخرج؛ وأن تكون آلية الحصول على الموارد المقترَضة متاحة للبلدان ذات الجدارة الائتمانية؛ وتحديد حدود قصوى قائمة على المخاطر للبلدان التي تحصل على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة، مع الاحتفاظ أيضا بحد أقصى قدره 5 في المائة من برنامج القروض والمنح لأي بلد واحد؛

والتأكيد على أن آلية الحصول على الموارد المقترَضة ستكون قائمة على الطلب ويمكن التنبؤ بها (ليس على أساس من يأتي أولا يحصل على الموارد أولا)؛ وإدراج بعض المقترضين الإضافيين في آلية الحصول على الموارد المقترَضة، وخاصة أولئك الذين اقترضوا في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق. كما جرت طمأنة الأعضاء إلى أن جميع المشروعات التي يمولها الصندوق ستتماشى مع مهمة الصندوق ومبادئ الفعالية الإنمائية، بصرف النظر عن مصدر التمويل.

8- وقدمت إدارة الصندوق بعد ذلك لمحة عامة عن عملية استعراض آلية الحصول على الموارد المقترَضة والخطوات المقبلة المتوقعة، والتي ستتوج في مناقشات لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي والموافقة المحتملة من قبل المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2021. وأدى ذلك إلى مناقشة المسائل التي تسعى إدارة الصندوق إلى الحصول على موافقة مجموعة العمل عليها، والتي كان قد طُرح بعضها في الاجتماع السابق لمجموعة العمل في أكتوبر/تشرين الأول. وهذه المسائل هي معايير انتقائية البلدان في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ وعملية الحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة؛ والتمايز في شروط التمويل الخاصة بموارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

9- واقترحت إدارة الصندوق الإبقاء على معايير الانتقائية المستخدمة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وتطبيقها في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أيضا. واستندت المعايير إلى التركيز الاستراتيجي (البلدان التي لديها برنامج فرص استراتيجية قطرية/مذكرة استراتيجية قطرية سارية)؛ والملكية (لا توجد مشروعات وافق عليها المجلس بالفعل وفي انتظار توقيع الجهة النظيرة لأكثر من 12 شهرا)؛ والقدرة على الاستيعاب (تقوم العمليات الجارية بصرف الأموال).

10- وتناولت إدارة الصندوق بعد ذلك باستفاضة العملية التشغيلية للحصول على تمويل من آلية الحصول على الموارد المقترَضة، موضحة أن العملية ستستند إلى ثلاثة أسس: التوافر والأهلية؛ وإدارة الطلب؛ والتصميم والتنفيذ. واستجابة لطلب قدمه الأعضاء في الاجتماع الأخير، حددت إدارة الصندوق أيضا مسؤوليات الشُعَب بالنسبة للأجزاء المختلفة من العملية. ووصفت إدارة الصندوق عملية تحديد الحدود القائمة على المخاطر وتحديد الأولوية بين البلدان المؤهلة لآلية الحصول على الموارد المقترَضة.

11- وفيما يتعلق بالتوافر والأهلية، أوضحت إدارة الصندوق أن البلدان المشاركة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ستخضع لتقييم للأهلية يستند إلى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على استيعاب ديون إضافية، وتجريه شعبة خدمات الإدارة المالية. ويمكن للبلدان التي تكون في حالة مديونية حرجة معتدلة أو أفضل الحصول على الموارد المقترَضة باتباع الإجراءات الواجبة؛ ولن تكون البلدان المعرضة لمخاطر عالية أو التي تكون في حالة مديونية حرجة مؤهلة. وفيما يتعلق بالخطوة التالية في العملية - تحديد الحدود القطرية القائمة على المخاطر لضمان جودة الحافظة - ستقود وحدة إدارة المخاطر عملية التقييم. وستحدد الخزانة بدورها حجم إجمالي مظروف آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وعلى النحو الذي نوقش في الاجتماع الأخير، سيستند ذلك إلى الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.

12- وفيما يتعلق بالخطوة الثانية، إدارة الطلب، ستقوم دائرة إدارة البرامج بالاتصال بالبلدان الشريكة المؤهلة لآلية الحصول على الموارد المقترَضة لإبلاغها عن الأهلية وضمان الاهتمام بالحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وركزت الخطوة التالية على تحديد الأولوية بين البلدان التي تحصل على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وستكون الخطوات الأخيرة هي تصميم المشروعات والبرامج الممولة من آلية الحصول على الموارد المقترَضة بما يتماشى مع الإجراءات الحالية للصندوق وموافقة المجلس التنفيذي للصندوق.

13- وركزت إدارة الصندوق على جانبين أعرب بشأنهما الأعضاء عن اهتمام خاص: وضع حدود قائمة على المخاطر وعملية تحديد الأولوية بين البلدان. وفيما يتعلق بالحدود القطرية القائمة على المخاطر، أكدت إدارة

الصندوق على أهمية تطبيق ممارسات صارمة لإدارة المخاطر في إطار الهيكلية المالية الجديدة، ولا سيما عند التعامل مع الموارد المقترَضة. وسيستند نهج إدارة المخاطر فيما يتعلق بآلية الحصول على الموارد المقترَضة إلى مبدأين أساسيين: (1) تجميع التعرض للمخاطر بحسب البلدان (بصرف النظر عن مصادر التمويل وآليات التخصيص)؛ (2) استخدام معايير محددة لإدارة التعرض للمخاطر لطمأنة المقرضين ووكالات التصنيف بأن الصندوق يعمل وفقا لأفضل الممارسات ويستخدم نُهُجا سليمة لإدارة المخاطر، وأبرزها إدخال الحدود القطرية للمساعدة في تحديد أقصى حد ممكن من التعرض للمخاطر لكل بلد.

14- وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت إدارة الصندوق أنه تمشيا مع أفضل الممارسات في مجال الإدارة الآمنة والسليمة للتعرض للمخاطر، فإن حصول أي بلد على الموارد المقترَضة ينبغي بالتالي أن يراعي الجدارة الائتمانية الفردية للبلد ومعايير المخاطر الأخرى مثل استهلاك رأس ماله. وسيوضع في الاعتبار أيضا تركيز حافظة القروض وجودة ائتمان حافظة القروض. وسيكفل مكتب إدارة المخاطر المؤسسية إجراء التحليل والرصد المناسبين لهذه العوامل.

15- وفيما يتعلق بتحديد الأولوية بين البلدان، أوضحت إدارة الصندوق أن هذه العملية ستُجرى على مستوى البلدان وليس على مستوى المشروعات إذا فاق الطلب على الموارد المقترَضة العرض منها. وستشمل المعايير المستخدمة عناصر مكون الاحتياجات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتي تتضمن متغيرات مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ونسبة سكان الريف، ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق. ومن العناصر الإضافية تصنيف هشاشة البلد وأداء حافظته. وعند تحديد الأولوية، طمأنت إدارة الصندوق الأعضاء أن جميع التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ستوضع في الاعتبار.

16- وانتقلت إدارة الصندوق بعد ذلك إلى الجزء الثالث من المناقشة، والذي يركز على التمايز في شروط التمويل. وذكرت إدارة الصندوق أن المبادئ التوجيهية لشروط تمويل موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة ستكون متماشية مع الركيزة 2 من مناقشات التخرج. وسُلط الضوء على أن التسعير سيضمن الاستدامة المالية للصندوق والمقترضين وأنه لن يكون هناك دعم من الموارد الأساسية. وأوضحت إدارة الصندوق أنه سيستمر تحديد تمايز الأسعار في شروط التمويل استنادا إلى المسارات الاقتصادية للبلدان، على النحو المعمول به بالفعل في عام 2019.

17- وعلاوة على ذلك، أشارت إدارة الصندوق إلى أن هناك حاليا أربع فئات مختلفة لتمييز البلدان من حيث مساراتها الاقتصادية. وتجري دراستها مع الأعضاء لتحسين تلك الفئات لتعكس بشكل أفضل مبادئ التخرج، وأيضا لاستحداث فئة جديدة للبلدان المنخفضة الدخل/البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي لا تحصل حاليا على قروض بشروط عادية، للسماح لها بالحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة بأسعار أقل من البلدان الأعلى دخلا، ولكن مع ضمان استرداد الصندوق للتكاليف. وأوضحت إدارة الصندوق بعد ذلك كيف ستزيد تدريجيا العلاوات لفئات البلدان الثلاثة الأخرى (البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تحصل بالفعل على تمويل بشروط عادية، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي يقل دخلها عن عتبة الدخل الذي يؤهل للدخول في مناقشات التخرج، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي يزيد دخلها عن عتبة الدخل الذي يؤهل للدخول في مناقشات التخرج). ولذلك فإن التمايز سيستوعب التسعير المنخفض للبلدان المنخفضة الدخل وسيعني فعليا أن تدفع البلدان الأعلى دخلا علاوة صغيرة فوق التكلفة الإجمالية للاقتراض من الصندوق.

18- وأشارت إدارة الصندوق إلى أن النهج، بما في ذلك التوجيهات الواردة من مجموعة العمل، سيُحدد بمزيد من التفصيل في ورقة آلية الحصول على الموارد المقترَضة، والتي ستعمم على الدول الأعضاء في يناير/كانون الثاني 2021. ودعت إدارة الصندوق الدول الأعضاء المهتمة بالمساهمة بشكل أكبر في الورقة إلى القيام بذلك عن طريق مواصلة المناقشات الثنائية.

19- وبعد العرض الذي قدمته إدارة الصندوق، ناقشت مجموعة العمل جوانب محددة لعمل آلية الحصول على الموارد المقترَضة والتسعير المرتبط بمواردها.

إدارة الطلب وتحديد الأولوية بين البلدان

20- استفسر العديد من الأعضاء عن كيفية تحديد الأولوية بين المشروعات وطلبوا المزيد من التفاصيل بشأن المتغيرات التي ستُستخدم في هذه العملية. وجرى التأكيد على أهمية تجنب التحيز والحفاظ على المعايير ثابتة بمرور الوقت. وطُلب توضيح أيضا بشأن الوزن الذي سيُعطى لكل معيار من معايير تحديد الأولوية، وكيف سيتم تطبيقه، وما إذا كانت هناك معادلة مرتبطة بها.

21- وأكدت الإدارة أن الصندوق لا يقترح معادلة لتنظيم الحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وستعتمد الأهلية على الجدارة الائتمانية والحدود القطرية القائمة على اعتبارات المخاطر. وبعد ذلك، من شأن مجموعة من المعايير أن تساعد في تحديد الأولوية بين البلدان عند الحاجة، بما يعكس احتياجات كل من البلدان وأداءها؛ ولن يعطى وزن محدد لكل معيار. وستشمل المعايير عوامل مثل الهشاشة وأداء الحافظة. ومن شأن الدعم القائم على الأدلة أن يوجه عملية تحديد الأولويات ويضمن احترام التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأن الصندوق يحافظ على تركيزه على البلدان الأكثر احتياجا. وعلاوة على ذلك، لن تتغير المعايير بمرور الوقت. كما أُوضح أنه لا توجد معادلة مرتبطة بمعايير تحديد الأولويات، ولا بتحديد الحدود القصوى للبلدان. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن تحليلات دورات تجديد الموارد السابقة أظهرت عدم استخدام جميع البلدان للموارد في نفس الوقت ولكن الاستيعاب كان سلسا في العادة خلال السنوات الثلاث لتجديد الموارد، مما سيساعد في إدارة الطلب والعرض.

22- وذكّرت إدارة الصندوق مجموعة العمل بأن التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تنطبق على جميع الموارد، بما في ذلك آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وأخيرا، شددت إدارة الصندوق على أن آلية الحصول على الموارد المقترضة ستكون آلية قائمة على الطلب وأن الصندوق سيرصد ما إذا كان الطلب أكبر من العرض. وسيسمح تحديد الأولويات للصندوق بالوفاء بالتزامات التجديد الثاني عشر للموارد بطريقة شفافة ويمكن التنبؤ بها.

تسعير موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة

23- أعرب معظم الأعضاء عن دعمهم للتسعير المتمايز. وطلب البعض المزيد من التفاصيل بشأن الطريقة التي سيضمن بها الصندوق أنه يستطيع تقديم أسعار تنافسية، مقارنة بإصدارات السندات (بما في ذلك ما هي العلاوات التي ستُطبق) وكيف سيقيّم ما هي التكلفة المعقولة بالنسبة للمنظمة والتي ستمكنها من إعادة الإقراض بأسعار شبه تيسيرية مع ضمان استرداد متوسط تكاليف حافظتها الذاتية.

24- وأشارت إدارة الصندوق إلى أن الموارد المقترَضة تتطلب تسعيرا مختلفا عن التسعير المعمول به حاليا. وسيسمح ذلك للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا المؤهلة لشروط أكثر تيسيرية بالحصول على تسعير شبه تيسيري، وهو ما لم يكن الحال حتى الآن. وهذا هو سبب الحاجة إلى فئات تسعير مختلفة. وتعتبر عملية وضع منهجية تسعير خاصة بالصندوق عملية معقدة وسيضطلع بها الصندوق قرب نهاية التجديد الثاني عشر للموارد أو في التجديد الثالث عشر للموارد، بمجرد أن يكون لديه المزيد من اليقين بشأن أحجام الأموال التي يمكن أن يقترضها من مستثمري القطاع الخاص وأسعارها. ولذلك، اقترح الصندوق في هذه المرحلة الأولى الإبقاء على نظام تسعير مشابه قدر الإمكان للنظام المعمول به الآن، أي نظام يستند إلى مبادئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بينما يقترح أن تدفع البلدان المنخفضة الدخل أقل قليلا وأن تدفع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي يزيد دخلها عن عتبة الدخل الذي يؤهل للدخول في مناقشات التخرج أعلى قليلا على الموارد المقترَضة.

25- وهناك تغيير رئيسي آخر يتمثل في أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لن تتمكن من الحصول على أسعار تيسيرية للغاية لمدد قروض أطول من المتوسط؛ وأنه سيتم إدخال مفهوم رسوم الالتزام والرسوم الأولية من أجل ضمان أن يطابق الصندوق التكاليف التي يتكبدها.

الحدود القطرية القائمة على المخاطر

26- طُرح سؤال عن التفاعل بين أهلية البلد وحدود البلد وما إذا كان سيكون لجميع البلدان حد للحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الأعضاء عن رغبتهم في معرفة التصنيف الائتماني "المثالي" أو المتوقع للبلدان للحصول على الموارد المقترَضة وما هي المعادلة التي ستُستخدم لتحديد المبالغ التي تحصل عليها البلدان.

27- وسلطت إدارة الصندوق الضوء على أن التصنيفات الائتمانية للبلدان لا تؤدي إلى الحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة. فهي في الواقع طريقة لحساب متوسط استهلاك رأس المال لكل بلد، الذي سيكون له أثر في النهاية على حدود كل بلد بمفرده. وأُوضح أنه لا يوجد تصنيف ائتماني "مثالي" للحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة، بل إن الصلة بين الأهلية والحدود القطرية هي أنه طالما كان البلد مؤهلا، فسيكون له حد أقصى. وإذا لم يكن البلد مؤهلا بسبب حالة ديونه، فسيكون الحد صفرا ولن يتمكن من الحصول على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

28- وعلاوة على ذلك، أوضحت إدارة الصندوق أهمية رصد جودة الحافظة ككل للتخطيط الرأسمالي في المستقبل، وأن التصنيفات الائتمانية أساسية لتقييم استخدام رأس المال. وذكّرت إدارة الصندوق مجموعة العمل بأن الصندوق بدأ في عام 2019 العمل بموجب إطار لكفاية رأس المال يضع حدود البلدان بحيث تظل ضمن التعرض الحكيم لمخاطر لرأس المال. وفي حين أنه سيكون لجميع البلدان حدود، فلن تكون هناك معادلة محددة ولكن بالأحرى رصد مستمر لاستهلاك رأس المال. وسيسعى الصندوق، عند إدارة آلية الحصول على الموارد المقترَضة، إلى الحفاظ على جودة حافظته الحالية من القروض المقدمة بشروط عادية. وأوضحت إدارة الصندوق أيضا أن مستوى حافظة الصندوق سيخضع للرصد وسيُحتفظ به على مستوى مريح. ونظرا لأنه يجب دعم الموارد المقترَضة برأس المال، سيجري حساب استهلاك رأس المال كل ستة أشهر وإبلاغ كل من المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات بالنتائج.

لماذا توجد حاجة إلى آلية الحصول على الموارد المقترَضة

29- في حين أشار الأعضاء إلى دعمهم لإنشاء آلية الحصول على الموارد المقترَضة، فقد طلبوا معلومات إضافية عن سبب عدم إمكانية تعديل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لإدراج معايير المخاطر حتى يحتفظ الصندوق بآلية واحدة لجميع الموارد.

30- وأوضحت إدارة الصندوق أن إدماج اعتبارات المخاطر في معادلة من نوع المعادلات المطبقة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيعني الابتعاد عن أفضل الممارسات وما تقوم به المؤسسات المالية الدولية النظيرة. وأُوضح كذلك أن (1) نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا يخصص موارد كافية للبلدان المقترضة بشروط عادية. وهذا يعني عدم التوافق بين المخصصات المقدمة بشروط عادية والأموال المقترَضة، ويشير إلى الحاجة إلى تخصيص موارد للبلدان بشروط أقل تيسيرية من الشروط المطبقة على الموارد الأساسية؛ (2) استخدام معادلة من نوع المعادلات المطبقة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيُعطي انطباعا باليقين نظرا لأن البلدان تنظر إلى المخصصات على أنها مستحقات بينما ستعتمد الموارد المقترَضة على المستوى الفعلي للاقتراض؛ (3) من شأن وجود آليتين أن يساعد في فصل الموارد الأساسية عن الموارد المقترَضة، ويطمئن الأعضاء بشأن الالتزام بتوفير 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل/البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ (4) ستحصل البلدان المتوسطة الدخل

من الشريحة العليا على قدر ثابت من الموارد بدلا من إتاحة المرونة بناء على الطلب، في نطاق من 11 إلى 20 في المائة حسب الالتزامات المتعهد بها.

المسائل الإضافية التي طُرحت

31- فيما يتعلق بإمكانية النظر في المشروعات الإقليمية في إطار آلية الحصول على الموارد المقترضة، ردت إدارة الصندوق بأن ذلك سيكون ممكنا من حيث المبدأ ولكن العملية ستكون معقدة. وستستفيد إدارة الصندوق من الدروس المستخلصة من أول عمليتين إقليميتين وافق عليهما مؤخرا المجلس التنفيذي، وستنظر في ضوء هذه التجربة في إمكانية توسيع نطاق آلية الحصول على الموارد المقترَضة لتشمل المشروعات الإقليمية.

32- وردا على طلب للتوضيح، أكدت إدارة الصندوق أن اللجنة الاستشارية للاستثمار والتمويل هي هيئة داخلية وسيكون لها دور إشرافي نشط في عملية آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

البند 4 من جدول الأعمال: مواعيد اجتماعات مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2021

33- وافق الأعضاء على المواعيد التي اقترحتها إدارة الصندوق، بما في ذلك الاجتماع الإضافي المقترح في 28 يناير/كانون الثاني، على أساس أن الاجتماعات ستُعقد عند الضرورة فقط.

البند 5 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

34- لم تُطرح أي مسائل في إطار البند "مسائل أخرى" ورفعت الجلسة.

محاضر الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تعرض هذه الوثيقة ملخصا للمناقشات التي دارت في الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عُقد في 28 يناير/كانون الثاني 2021.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من أنغولا وكندا والجمهورية الدومينيكية واليابان ونيجيريا (الرئيس) وجمهورية كوريا وسويسرا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا مراقبون من المجلس التنفيذي من الأرجنتين والصين وإيطاليا والمكسيك وهولندا. وكانت إدارة الصندوق ممثلة من خلال نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ وأمين الخزانة؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) محاضر الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) آلية الحصول على الموارد المقترَضة؛ (5) مسائل أخرى.

4- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت بصيغته المقترحة.

البند 3 من جدول الأعمال: محاضر الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

5- جرت الموافقة على محاضر الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالصيغة التي قدمت بها.

البند 4 من جدول الأعمال: آلية الحصول على الموارد المقترَضة

6- أعرب الأعضاء عن تقديرهم للوثيقة المقدمة للاستعراض، والتي تضمنت مدخلات قدمتها مجموعة العمل في اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة لعام 2020 (سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول) ومن الأعضاء في حلقة دراسية غير رسمية مخصصة عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول.

7- وحددت الوثيقة المبادئ الأساسية الخمسة التي ستُنظم آلية الحصول على الموارد المقترَضة، وهي: الانتقائية القطرية وأهلية البلدان؛ والإمدادات من الموارد المقترَضة؛ والحدود القطرية القائمة على المخاطر؛ وشروط التمويل المتمايزة؛ والحصول القائم على الطلب.

8- وقدمت إدارة الصندوق لمحة عامة عن طريقة عمل الآلية، مشيرة إلى أن الوثيقة ستركز على السياسة وليس على الأساليب التشغيلية. وأشير أيضا إلى أن آلية الحصول على الموارد المقترَضة ستمهد الطريق أمام الصندوق للوفاء بمهمته المتمثلة في استثمار 100 في المائة من موارده الأساسية في البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا، فضلا عن الوفاء بالتزام محدد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (الالتزام 40).

9- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن العلاقة المتبادلة بين موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وموارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة. كما تساءل الأعضاء عما إذا كانت الأولوية في الحصول

على موارد من آلية الحصول على الموارد المقترَضة ستُعطى للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، نظرا لأن هذه الفئة من البلدان لن تكون مؤهلة للحصول على مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

10- وأكدت إدارة الصندوق من جديد مبدأ العالمية وهدف الصندوق، من خلال آلية الحصول على الموارد المقترَضة، الذي يتمثل في الوصول إلى عدد أكبر من البلدان مما هو ممكن من خلال تجديد الموارد فقط. وأكدت إدارة الصندوق أنه سيتم الوفاء بجميع التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المتعلقة بتوزيع الموارد، مثل الحد الأدنى البالغ 11 في المائة من برنامج القروض والمنح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

11- وطلبت مجموعة العمل توضيحا بشأن كيفية إعطاء الأولوية للبلدان التي تطلب التمويل بموجب آلية الحصول على الموارد المقترَضة إذا تجاوز الطلب الإمدادات وكيف سيجري ضمان التوزيع الإقليمي.

12- وطمأنت إدارة الصندوق مجموعة العمل بقدرة الصندوق على إدارة الطلب بفعالية وتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وستعتمد إدارة الصندوق أفضل الممارسات بما يتماشى مع المؤسسات المالية الدولية وستعمل بشكل وثيق مع الحكومات وفِرق الصندوق القطرية والإقليمية. وقد أظهرت التجربة أن الطلب على موارد الصندوق كان متدرجا وموزعا على مدار أي دورة معينة. وإذا تجاوز الطلب على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة الإمدادات منها، فسيُحدد الصندوق الأولويات مع مراعاة التزامات توزيع موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأوضحت إدارة الصندوق أن تحديد الأولويات يترتب عليه التسلسل، وليس الاستبعاد، فيما يتعلق بحصول البلدان على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة.

13- وتساءل بعض الأعضاء عما إذا كانت الحدود القصوى للبلدان ستكون ملزمة، وما إذا كانت هناك مخاطر تركيز بالنسبة للمنظمة. وردت إدارة الصندوق بأن الحدود القصوى للبلدان تمثل أدوات لإدارة المخاطر ولا ينبغي اعتبارها مخصصات. وأضافت إدارة الصندوق أن تركيز الموارد لن يكون مسألة حاسمة بالنسبة للصندوق لأن حافظته متنوعة بشكل جيد.

14- وردا على أسئلة بشأن طريقة تسعير موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة وطريقة تقييم الجدارة الائتمانية، أوضحت إدارة الصندوق أن شروط التمويل المتمايزة ستعني أن شروط التمويل الخاصة ببلد ما ستتغير حسب مساره الاقتصادي. وفيما يتعلق بالجدارة الائتمانية، أوضحت الإدارة أن تقييم الصندوق سيستند إلى تحليلات القدرة على تحمل الديون التي يجريها صندوق النقد الدولي. ولن تكون البلدان المعرضة لمخاطر كبيرة أو التي تعاني من حالة مديونية حرجة مؤهلة للحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة، في حين أن البلدان المعرضة لمخاطر معتدلة ستخضع لتحليل أكثر دقة، حسب قدرتها على امتصاص الصدمات، وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي.

15- وطُرح سؤال بشأن احتمال نقص الإمدادات من الموارد لتمويل آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وطمأنت إدارة الصندوق الأعضاء مشيرة إلى جهود الصندوق لتجنب مثل هذا السيناريو وأبلغت مجموعة العمل أن الصندوق قد بدأ في بناء قدرته على تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل. وفي هذا الصدد، فإنه يعمل على إعداد وثائق موحدة ووثائق بشأن السندات ومواد توعية للمستثمرين.

16- وعلاوة على ذلك، شددت إدارة الصندوق على أن الصندوق يعمل على أساس ميزانية عمومية واحدة وأن أي عجز محتمل في الاقتراض سيعني إعادة النظر في سيناريوهات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وإعادة تقييمها في سياق سياسات السيولة وسياسات كفاية رأس المال، نظرا لأن هذه السياسات تُطبق على موارد الصندوق في مجملها وليس على آلية الحصول على الموارد المقترَضة فقط. وستُدرج هذه المعلومات في الوثيقة الخاصة بالموارد المتاحة لعقد الالتزامات، والتي ستكون مكونا أساسيا في السياق الجديد.

17- وتطلعا إلى المستقبل، ستقوم إدارة الصندوق بتحديث وثيقة آلية الحصول على الموارد المقترَضة لتعكس المدخلات الواردة في هذا الاجتماع لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستقدَّم الوثيقة إلى لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها في اجتماعها في 7 أبريل/نيسان قبل تقديمها إلى دورة المجلس التنفيذي، في أبريل/نيسان أيضا.

18- وستواصل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مناقشة تفعيل آلية الحصول على الموارد المقترَضة في الاجتماعات القادمة.

البند 5 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

19- لم تُطرح أي مسائل في إطار البند "مسائل أخرى" ورفعت الجلسة.